ومالية كبيرة ، يسيطر عليها سابير . وفي اسرائيل ظاهرة سياسية ـــ اجتماعية فريدة ؛ ثمة يهود لا يحملون الجنسية الاسرائيلية ، ولكنهم تابعون للمؤسسة . وهؤلاء المساهمون أصبحوا مستثمرين(٣) .

واذا ما انتقلنا الى الهستدروت ، وجدناه يشكل محورا هـــاما في الحياة السياسية الاسرائيلية . فهو ليس مجرد مؤسسة نقابية للعمال ، بل قلعة اقتصادية ضخمة ، لها مشاريعها الاقتصادية الكبيرة ، وتمتلك ثاني أكبر بنك في اسرائيل . ويهيمن الهستدروت على القسط الاكبر من التجارة الداخلية والخارجية لاسرائيل . وهذا النفوذ الاقتصادي العريض ، له ما يوازيه من النفوذ السياسي ؛ مما حول الهستدروت الى « دولة داخل دولة » ، ودفع بيتسحاق بن أهرون ـــ السكرتير السابق للهستدروت (استقال غداة حرب تشرين) ـــ الى المركز الثاني في الدولة بعـــد رئيس الوزراء ، من حيث الاهمية والثقل(٤) . ونجح بن أهرون ـــ بدوره ـــ في تعزيز موقع الهستدروت في خريطة مراكز القوة في اسرائيل . وآزرت مئير ـــ في البداية ـــ بن أهرون ، ثم ما لبثت أن انقلبت عليه، بعد احساسها بأنه « تجاوز حده في النزاع مع أعضاء حكومتها »(٥) .

أما الكنيست ، فيحد من فاعليته تمتع الحكومة ـــ دائما ـــ بالاغلبية داخله . وقد انحطت مكانة الكنيست كثيرا في السنوات الاخيرة « حيث اخذت صورته تتشوه وطابعه ـــ (كخاتم مطاط) يصادق تلقائيا على سياسة الحكومة ـــ يتعرض للنقد ، منذ مدة ، من الاوساط الشعبية »(٦) . ويستخدم الكنيست ـــ في غياب الدستور ـــ ككلب حراسة للحكومة(٧) .

وفي سلم الحكم ، يأتي مركز رئيس الكنيست الثالث ، بعـــد رئيس الدولة ورئيس الوزراء . ومع ذلك ، فمنصبه لا يمنحه من الصلاحيات أكثر من ادارة جلسات الكنيست، واحتلال الموقع الثالث بعد رئيس الدولـــة ورئيس الوزراء ، في الاحتفالات والمراسيم والتشريفات !

وبالرغم من الدور التشريعي المسلم به للكنيست ، الا أن من حق الحكومة اصدار تشريعات طوارىء لمدة ثلاثة أشهر ، وأن كان للكنيست حق ادخال تعديلات عليها . وفي اسرائيل ، تقدم الحكومة أغلب مشاريع القوانين ، ولاعضاء الكنيست الحق في اقتراح قوانين جديدة . ويقتصر حق فرض الضرائب والموافقة على الموازنة للكنيست دون غيره. وحتى المعاهدات التي تبرمها الحكومة الاسرائيلية مع الدول الاخرى ، لا تعرض على الكنيست للتصديق عليها .

واطار العلاقة بين الكنيست والوزارة محدد بالنقاط التالية :

ـــ يجب أن يكون الشخص المكلف بتأليف الوزارة عضوا في الكنيست .

ـــ تتقدم الحكومة الجديدة الى الكنيست ، للحصول علـــى قرار بالثقة منه ، قبل ممارستها الحكم .

ـــ الحكومة مسؤولة مسؤولية جماعية أمام الكنيست عن جميع ما تؤديه من أعمال.

ـــ للكنيست سلطة سحب الثقة من الحكومة .

وليس لرئيس الوزراء سلطة قانونية على باقي الوزراء ، لذلك فمركزه في الكنيست يمكن تصنيفه بأنه « الاول بين اقرانه » . ومع ذلك فاستقالة رئيس الوزراء تعتبر قرارا بالاستقالة من قبل جميع أعضاء مجلس الوزراء . وتتم استقالة الوزارة بمجرد انتهاء مدة الكنيست ، أو استقالة رئيس الوزراء ، أو بسبب سحب ثقة الكنيست من الوزارة ،